

المبحث الثاني

حقوق الزوجة على زوجها

المملكة الأردنية الهاشمية

المادة رقم 35 من قانون رقم 2 لسنة 1976 المنشور بتاريخ 01 / 12 / 1976
إذا وقع العقد صحيحاً لزم به للزوجة على الزوج المهر والنفقة ويثبت بينهما حق التوارث.

المادة رقم 36 من قانون رقم 2 لسنة 1976 المنشور بتاريخ 01 / 12 / 1976
يهيئ الزوج المسكن المحتوى على اللوازم الشرعية حسب حاله وفى محل إقامته وعمله.
وجوب الإقامة فى مسكن الزوج.

المادة رقم 38 من قانون رقم 2 لسنة 1976 المنشور بتاريخ 01 / 12 / 1976
ليس للزوج أن يسكن اهله وأقاربه أو ولده المميز معه بدون رضاه زوجته فى المسكن الذى هياه لها ويستثنى من ذلك أبواه الفقيران العاجزان إذا لم يمكنه الإتفاق عليهما استقلالاً وتعيين وجودهما عنده دون ان يحول ذلك من المعاشرة الزوجية كما انه ليس للزوجة ان تسكن معها اولادها من غيره او أقاربها بدون رضاه زوجها.

المادة رقم 39 من قانون رقم 2 لسنة 1976 المنشور بتاريخ 01 / 12 / 1976
على الزوج أن يحسن معايشة زوجته وأن يعاملها بالمعروف وعلى المرأة ان تطيع زوجها فى الأمور المباحة.
منع إسكان الضرائر فى دار واحدة.

المادة رقم 40 من قانون رقم 2 لسنة 1976 المنشور بتاريخ 01 / 12 / 1976
منع إسكان الضرائر فى دار واحدة:
على من له أكثر من زوجة ان يعدل ويساوى بينهما فى المعاملة وليس له إسكانهن فى دار واحدة إلا برضاهن.

بيان التشريع :

بشأن قانون الاحوال الشخصية .

الجمهورية التونسية

الفصل 24 من أمر عدد 2 لسنة 1956 المنشور بتاريخ 13 / 08 / 1956

لا ولاية للزوج على أموال زوجته الخاصة بها.

بيان التشريع :

يتعلق بإصدار مجلة الأحوال الشخصية.

الجمهورية الجزائرية

المادة رقم 36 من قانون رقم 11 لسنة 1984 المنشور بتاريخ 09 / 06 / 1984

يجب على الزوجين:

- 1- المحافظة على الروابط الزوجية وواجبات الحياة المشتركة.
- 2- التعاون على مصلحة الأسرة ورعاية الأولاد وحسن تربيتهم.
- 3- المحافظة على روابط القرابة والتعامل مع الوالدين والأقربين بالحسنى والمعروف.

المادة رقم 37 من قانون رقم 11 لسنة 1984 المنشور بتاريخ 09 / 06 / 1984

يجب على الزوج نحو زوجته:

- 1- النفقة الشرعية حسب حاله إلا إذا ثبت نشوزها.
- 2- العدل في حالة الزواج بأكثر من واحدة.

المادة رقم 38 من قانون رقم 11 لسنة 1984 المنشور بتاريخ 09 / 06 / 1984

للزوجة الحق في:

- زيارة أهلها من المحارم واستضافتهم بالمعروف.
- حرية التصرف في مالها.

بيان التشريع:

بشأن قانون رقم 84-11 مؤرخ في 9 رمضان عام 1404 الموافق 9 يونيو سنة 1984 يتضمن قانون الأسرة.

الجمهورية العربية السورية

المادة رقم 65 من مرسوم رقم 59 لسنة 1953 المنشور بتاريخ 17 / 09 / 1953

على الزوج إسكان زوجته في مسكن أمثاله

المادة رقم 66 من مرسوم رقم 59 لسنة 1953 المنشور بتاريخ 17 / 09 / 1953

على الزوجة بعد قبض معجلها أن تسكن مع زوجها

المادة رقم 67 من مرسوم رقم 59 لسنة 1953 المنشور بتاريخ 17 / 09 / 1953

ليس للزوج أن يسكن مع زوجته ضرة لها في دار واحدة بغير رضاها.

المادة رقم 68 من مرسوم رقم 59 لسنة 1953 المنشور بتاريخ 17 / 09 / 1953

عند تعدد الزوجات يجب على الزوج التسوية بينهن في المساكن.

المادة رقم 69 من مرسوم رقم 59 لسنة 1953 المنشور بتاريخ 17 / 09 / 1953

ليس للزوج إسكان أحد من أقاربه مع زوجته سوى ولده الصغير المميز إذا ثبت إيذاؤهم لها.

بيان التشريع :

بشأن قانون الاحوال الشخصية

جمهورية العراق

المادة رقم 25 من قانون رقم 188 لسنة 1959 المنشور بتاريخ 01 / 01 / 1959

1- لا نفقة للزوجة في الاحوال الاتية :

أ- اذا تركت بيت زوجها بلا اذن أو بغير وجه شرعى.

ب اذا حبست عن جريمة او دين

ت- اذا امتنعت عن السفر مع زوجها بدون عذر شرعى

2- لا تلزم الزوجة بمطوعة زوجها ، ولا تعتبر ناشزا اذا كان الزوج متعسفا فى طلب المطوعة قاصدا الاضرار بها او التضيق عليها ، ويعتبر من قبيل التعسف والاضرار بوجه خاص ما يأتى :-

أ- عدم تهينة الزوج لزوجته بينما شرعيا يتناسب مع حالة الزوجين الاجتماعية والاقتصادية

ب- اذا كان البيت الشرعى المهيا بعيدا عن محل عمل الزوجة ، بحيث يتعذر معه التوفيق بين التزاماتها البيتية والوظيفية.

ت- اذا كانت الاثاث المجهزة للبيت الشرعى لا تعود للزوج

د - اذا كانت مريضة بمرض يمنعها من مطوعة الزوج

3- على المحكمة ان تترث فى اصدار الحكم بنشوز الزوجة حتى تقف على اسباب رفعها مطوعة زوجها

4- على المحكمة ان تقضى بنشوز الزوجة بعد ان تستنفذ جميع مساعيها فى ازالة الاسباب التى تحول دون المطوعة

5- يعتبر النشوز سببا من اسباب التفريق ، وذلك على الوجه الاتى :-

أ- للزوجة طلب التفريق ، بعد مرور (سنتين) من تاريخ اكتساب حكم النشوز درجة الاثبات وعلى المحكمة ان تقضى بالتفريق. وفى هذه الحالة يسقط المهر المؤجل فاذا كانت الزوجة قد قبضت جميع المهر ، الزمت برد نصف ما قبضته.

ب- للزوج طلب التفريق ، بعد اكتساب حكم النشوز درجة البتات ، وعلى المحكمة ان تقضى بالتفريق ، وتلزم الزوجة برد ما قبضته من مهرها المعجل ، ويسقط مهرها المؤجل ، اذا كان التفريق قبل الدخول ، اما اذا

كان التفريق بعد الدخول ، فيسقط المهر المؤجل ، وتلزم الزوجة برد نصف ما قبضته ، اذا كانت قد قبضت جميع المهر

6- يعتبر التفريق وفق الفقرة (5) من هذا المادة طلاقا باننا بينونة صغرى.

المادة رقم 26 من قانون رقم 188 لسنة 1959 المنشور بتاريخ 01 / 01 / 1959

ليس للزوج أن يسكن مع زوجته ضررتها فى دار واحدة بغير رضاها وليس له اسكان احد اقاربه معها الا برضاها سوى ولده الصغير غير المميز

المادة رقم 33 من قانون رقم 188 لسنة 1959 المنشور بتاريخ 01 / 01 / 1959

لا طاعة للزوج على زوجته فى كل امر مخالف احكام الشريعة وللقاضى ان يحكم لها بالنفقة

بيان التشريع :

بشأن قانون الاحوال الشخصية .

سلطنة عمان

المادة رقم 37 من قانون رقم 32 لسنة 1997 المنشور بتاريخ 15 / 06 / 1997

حقوق الزوجة على زوجها :

- 1- النفقة.
- 2- السماح لها بزيارة أبيها ، ومحارمها ، واستزارتهم بالمعروف.
- 3- الاحتفاظ باسمها العائلي.
- 4- عدم التعرض لآموالها الخاصة ، فلها التصرف فيها بكل حرية.
- 5- عدم الاضرار بها مادياً أو معنوياً.
- 6- العدل بينهما وبين بقية الزوجات ، إن كان للزوج أكثر من زوجة.

المادة رقم 56 من قانون رقم 32 لسنة 1997 المنشور بتاريخ 15 / 06 / 1997

على الزوج أن يهئ لزوجته مسكناً ملائماً يتناسب وحالتهما.

المادة رقم 57 من قانون رقم 32 لسنة 1997 المنشور بتاريخ 15 / 06 / 1997

تسكن الزوجة مع زوجها فى المسكن الذى أعده وتنتقل منه بانتقاله إلا إذا اشترطت فى العقد خلاف ذلك ، او قصد من الإنتقال الإضرار بها.

المادة رقم 59 من قانون رقم 32 لسنة 1997 المنشور بتاريخ 15 / 06 / 1997

لا يحق للزوج أن يسكن مع زوجته ضرة لها فى مسكن واحد ، إلا إذا رضيت بذلك ، ويحق لها العدول متى لحقها ضرر من ذلك.

بيان التشريع :

بشأن اصدار قانون الأحوال الشخصية .

دولة الكويت

المادة رقم 72 من قانون رقم 51 لسنة 1984 المنشور بتاريخ 29 / 09 / 1996

- أ- لا تلزم الزوجة بشيء من جهاز منزل الزوجية فإذا أحضرت شيئاً منه كان ملكاً لها.
- ب- للزوج ان ينتفع بما تحضره الزوجة من جهاز مادامت الزوجية قائمة ولا يكون مسئولاً عنه إلا فى حالة التعدى.

المادة رقم 84 من قانون رقم 51 لسنة 1984 المنشور بتاريخ 29 / 09 / 1996

- أ- على الزوج إسكان زوجته فى مكس أمثاله.
- ب- وعليها بعد قبض معجل المهر ان تسكن معه.

المادة رقم 85 من قانون رقم 51 لسنة 1984 المنشور بتاريخ 29 / 09 / 1996

ليس للزوج أن يسكن مع زوجته ضرة لها في مسكن واحد بغير رضاها.

المادة رقم 86 من قانون رقم 51 لسنة 1984 المنشور بتاريخ 29 / 09 / 1996

ليس للزوج أن يسكن أحداً مع زوجته سوى اولاده غير المميزين ومن تدعو الضرورة إلى إسكانه معه من أولاده الآخرين ووالديه بشرط ألا يلحق الزوجية من هؤلاء ضرر.

المادة رقم 88 من قانون رقم 51 لسنة 1984 المنشور بتاريخ 29 / 09 / 1996

لا يجوز تنفيذ حكم الطاعة جبراً على الزوجة.

المادة رقم 89 من قانون رقم 51 لسنة 1984 المنشور بتاريخ 29 / 09 / 1996

لا يكون تنوذاً خروج الزوجة لما هو مشروع أو لعمل مباح مالم يكن عملها منافياً لمصلحة الأسرة.

المادة رقم 91 من قانون رقم 51 لسنة 1984 المنشور بتاريخ 29 / 09 / 1996

للزوجة أن تسافر مع محرم لاداء فريضة الحج ، ولو لم يأذن الزوج وتستمر لها نفقة الحضر مدة السفر.

بيان التشريع :

قانون في شأن الأحوال الشخصية.

الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية

المادة رقم 17 من قانون رقم 10 لسنة 1984 المنشور بتاريخ 03 / 06 / 1984

يحق للزوجة على زوجها:

(أ) النفقة وتوابعها في حدود يسر الزوج واستطاعته طبقاً لأحكام هذا القانون.

(ب) عدم التعرض لأموالها الخاصة بها. فلها أن تتصرف فيها كما تشاء.

(ج) عدم إلحاق ضرر بها، مادياً أو معنوياً.

بيان التشريع :

بشأن الأحكام الخاصة بالزواج والطلاق وآثارهما .

المملكة المغربية

المادة رقم 34 من قانون رقم 343 لسنة 1957 المنشور بتاريخ 06 / 12 / 1957

الحقوق والواجبات المتبادلة بين الزوجين :

1- المساكنة الشرعية.

2- حسن المعاشرة وتبادل الإحترام والعطف والمحافظة على خير الأسرة.

3- حق التوارث بين الزوجين.

4- حقوق الأسرة كنسب الأولاد وحرمة المصاهرة.

المادة رقم 35 من قانون رقم 343 لسنة 1957 المنشور بتاريخ 06 / 12 / 1957

حقوق المرأة على الزوج :

1- النفقة الشرعية من طعام وكسوة وتمريض وإسكان.

2- العدل والتسوية إذا كان الرجل متزوجا بأكثر من واحدة.

3- السماح للزوجة بزيارة أهلها وإستزارتهم بالمعروف.

4- للمرأة حريتها الكاملة فى التصرف فى مالها دون رقابة الزوج إذ لا ولاية للزوج على مال زوجته.

المادة رقم 119 من قانون رقم 343 لسنة 1957 المنشور بتاريخ 06 / 12 / 1957

1- يراعى فى تقدير النفقة وتوابعها دخل الزوج وحال الزوجة ومستوى الأسعار مع إعتبار التوسط ، ويسند تقديرها لمن يعينه القاضى ، ويفصل فيها بشكل إستعجالى ، ويبقى مفعول الحكم الأول نافذا إلى أن تسقط النفقة ، أو يغير الحكم بآخر.

2- ليس للزوج أن يسكن مع زوجته ضرة لها فى دار واحدة بغير رضاها.

المادة رقم 35 من قانون رقم 343 لسنة 1957 المنشور بتاريخ 06 / 12 / 1957

حقوق المرأة على الزوج :

1- النفقة الشرعية من طعام وكسوة وتمريض وإسكان.

2- العدل والتسوية إذا كان الرجل متزوجا بأكثر من واحدة.

3- السماح للزوجة بزيارة أهلها وإستزارتهم بالمعروف.

4- للمرأة حريتها الكاملة فى التصرف فى مالها دون رقابة الزوج إذ لا ولاية للزوج على مال زوجته.

المادة رقم 119 من قانون رقم 343 لسنة 1957 المنشور بتاريخ 06 / 12 / 1957

1- يراعى فى تقدير النفقة وتوابعها دخل الزوج وحال الزوجة ومستوى الأسعار مع إعتبار التوسط ، ويسند تقديرها لمن يعينه القاضى ، ويفصل فيها بشكل إستعجالى ، ويبقى مفعول الحكم الأول نافذا إلى أن تسقط النفقة ، أو يغير الحكم بآخر.

2- ليس للزوج أن يسكن مع زوجته ضرة لها فى دار واحدة بغير رضاها.

بيان التشريع :

بشأن مدونة الأحوال الشخصية.

المادة رقم 51 من قانون مدونة الأسرة صادر فى 31 / 12 / 2004

الحقوق والواجبات المتبادلة بين الزوجين :

المساكنة الشرعية بما تستوجبه من معاشرة زوجية وعدل وتسوية عند التعدد، وإحسان كل منهما وإخلاصه للآخر بلزوم العفة وصيانة العرض والنسل.

المعاشرة بالمعروف، وتبادل الاحترام والمودة والرحمة والحفاظ على مصلحة الأسرة.
تحمل الزوجة مع الزوج مسؤولية تسيير ورعاية شؤون البيت والأطفال.
التشاور في اتخاذ القرارات المتعلقة بتسيير شؤون الأسرة والأطفال وتنظيم النسل.
حسن معاملة كل منهما لأبوي الآخر ومحارمه واحترامهم وزيارتهم واستزارتهم بالمعروف.
حق التوارث بينهما.

بيان التشريع :

بشأن قانون مدونة الأسرة.

المبحث الثالث

حقوق الزوج على زوجته

المملكة الأردنية الهاشمية

المادة رقم 37 من قانون رقم 2 لسنة 1976 المنشور بتاريخ 01 / 12 / 1976

على الزوجة بعد قبض مهرها المعجل الطاعة والإقامة في مسكن زوجها الشرعي والانتقال معه إلى أية جهة أراها الزوج ولو خارج المملكة بشرط أن يكون مأموناً عليها وان لا يكون في وثيقة العقد شرط يقتضى غير ذلك وإذا امتنعت عن الطاعة يسقط حقها في النفقة.

بيان التشريع :

بشأن قانون الأحوال الشخصية .

الجمهورية الجزائرية

المادة رقم 36 من قانون رقم 11 لسنة 1984 المنشور بتاريخ 09 / 06 / 1984

يجب على الزوجين :

- 1- المحافظة على الروابط الزوجية وواجبات الحياة المشتركة.
- 2- التعاون على مصلحة الأسرة ورعاية الأولاد وحسن تربيتهم.
- 3- المحافظة على روابط القرابة والتعامل مع الوالدين والأقربين بالحسنى والمعروف.

المادة رقم 37 من قانون رقم 11 لسنة 1984 المنشور بتاريخ 09 / 06 / 1984

يجب على الزوج نحو زوجته :

- 1- النفقة الشرعية حسب حاله إلا إذا ثبت نشوزها.
- 2- العدل في حالة الزواج بأكثر من واحدة.

المادة رقم 38 من قانون رقم 11 لسنة 1984 المنشور بتاريخ 09 / 06 / 1984

للزوجة الحق في :

- زيارة أهلها من المحارم واستضافتهم بالمعروف.
- حرية التصرف في مالها.

المادة رقم 39 من قانون رقم 11 لسنة 1984 المنشور بتاريخ 09 / 06 / 1984

يجب على الزوجة :

1- طاعة الزوج ومراعاته باعتباره رئيس العائلة.

2- إرضاع الأولاد عند الاستطاعة وتربيتهم.

3- احترام والدي الزوج وأقاربه.

بيان التشريع:

بشأن قانون رقم 84-11 مؤرخ في 9 رمضان عام 1404 الموافق 9 يونيو سنة 1984 يتضمن قانون الأسرة.

الجمهورية العربية السورية

المادة رقم 70 من مرسوم رقم 59 لسنة 1953 المنشور بتاريخ 17 / 09 / 1953

تجبر الزوجة على السفر مع زوجها إلا إذا أشتراط في العقد غير ذلك أو وجد القاضي مانعا من السفر.

بيان التشريع:

بشأن قانون الأحوال الشخصية.

سلطنة عمان

المادة رقم 38 من قانون رقم 32 لسنة 1997 المنشور بتاريخ 15 / 06 / 1997

حقوق الزوج على زوجته :

1- العناية به باعتباره رب الأسرة.

الإشراف على البيت ، وتنظيم شئونه والحفاظ على موجوداته -2

3- رعاية أولاده منها ، وإرضاعهم إلا إذا كان هناك مانع.

المادة رقم 58 من قانون رقم 32 لسنة 1997 المنشور بتاريخ 15 / 06 / 1997

أ- يحق للزوج أن يسكن مع زوجته في بيت الزوجية أبويه وأولاده من غيرها متى كان مكلفاً بالاتفاق عليهم بشرط أن لا يلحقها ضرر من ذلك.

ب- لا يحق للزوجة أن تسكن معها في بيت الزوجية أولادها من غيره إلا إذا لم يكن لهم حاضن غيرها ، أو يتضررون من مفارقتها أو رضى الزوج بذلك صراحة أو ضمناً ويحق له العدول متى لحقه ضرر من ذلك.

بيان التشريع :

بشأن إصدار قانون الأحوال الشخصية .

دولة الكويت

المادة رقم 87 من قانون رقم 51 لسنة 1984 المنشور بتاريخ 29 / 09 / 1996

أ- إذا امتنعت الزوجة عن الانتقال إلى منزل الزوجية بغير مسوغ أو منعت الزوج أن يسكنها في منزلها ولم يكن أبى نقلها سقط حقها في النفقة مدة الامتناع الثابت قضاء.

ب- ولا يثبت نشوز الزوجة إلا بامتناعها عن تنفيذ الحكم النهائي بالطاعة.

ج- ويكون امتناعها بمسوغ إذا كان الزوج غير أمين عليها أو لم يدفع معجل المهر، أو لم يعد المسكن الشرعي ، أو أمتنع عن الاتفاق عليها ، ولم تستطع تنفيذ حكم نفقتها لعدم وجود مال ظاهر له.

المادة رقم 90 من قانون رقم 51 لسنة 1984 المنشور بتاريخ 29 / 09 / 1996

على الزوجة أن تنتقل مع زوجها إلا إذا رأت المحكمة أن المصلحة في عدم انتقالها.

بيان التشريع :

قانون في شأن الأحوال الشخصية.

الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية

المادة رقم 18 من قانون رقم 10 لسنة 1984 المنشور بتاريخ 03 / 06 / 1984

يحق للزوج على زوجته:

أ) النفقة وتوابعها في حالة عسر الزوج ويسر الزوجة طبقاً لأحكام هذا القانون.

ب) الاهتمام براحة الزوج واستقراره جياً ومغفياً .

ج) الإشراف على بيت الزوجية وتنظيم شئونه والمحافظة عليه.

- د) حضانة اولادها منه والمحافظة عليهم وإرضاعهم إلا إذا كان هناك مانع صحي.
- هـ) عدم إلحاق ضرر به مادياً أو معنوياً .

بيان التشريع :

بشأن الأحكام الخاصة بالزواج والطلاق وآثارهما .

المملكة المغربية

المادة رقم 34 من قانون رقم 343 لسنة 1957 المنشور بتاريخ 06 / 12 / 1957

الحقوق والواجبات المتبادلة بين الزوجين :

- 1- المساكنة الشرعية.
- 2- حسن المعاشرة وتبادل الاحترام والعطف والمحافظة على خير الأسرة.
- 3- حق التوارث بين الزوجين.
- 4- حقوق الأسرة كنسب الأولاد وحرمة المصاهرة.

المادة رقم 35 من قانون رقم 343 لسنة 1957 المنشور بتاريخ 06 / 12 / 1957

حقوق المرأة على الزوج :

- 1- النفقة الشرعية من طعام وكسوة وتمريض وإسكان.
- 2- العدل والتسوية إذا كان الرجل متزوجاً بأكثر من واحدة.
- 3- السماح للزوجة بزيارة أهلها وإستزارتهم بالمعروف.
- 4- للمرأة حريتها الكاملة في التصرف في مالها دون رقابة الزوج إذ لا ولاية للزوج على مال زوجته.

المادة رقم 119 من قانون رقم 343 لسنة 1957 المنشور بتاريخ 06 / 12 / 1957

- 1- يراعى في تقدير النفقة وتوابعها دخل الزوج وحال الزوجة ومستوى الأسعار مع اعتبار التوسط ، ويسند تقديرها لمن يعينه القاضي ، ويفصل فيها بشكل إستعجالي ، ويبقى مفعول الحكم الأول نافذاً إلى أن تسقط النفقة ، أو يغير الحكم بآخر.
- 2- ليس للزوج أن يسكن مع زوجته ضرة لها في دار واحدة بغير رضاها.

المادة رقم 36 من قانون رقم 343 لسنة 1957 المنشور بتاريخ 06 / 12 / 1957

حقوق الرجل على المرأة :

- 1- صيانة الزوجة نفسها وإحصانها.
- 2- طاعة الزوجة لزوجها بالمعروف.
- 3- إرضاع أولادها عند الاستطاعة.
- 4- الإشراف على البيت وتنظيم شؤونه.
- 5- إكرام والدي الزوج وأقاربه بالمعروف.

بيان التشريع :

بشأن مدونة الأحوال الشخصية

المادة رقم 51 من قانون مدونة الأسرة صادر في 31 / 12 / 2004

الحقوق والواجبات المتبادلة بين الزوجين :

المساكنة الشرعية بما تستتوجه من معاشرة زوجية وعدل وتسوية عند التعدد، وإحسان كل منهما وإخلاصه للآخر بلزوم العفة وصيانة العرض والنسل.

المعاشرة بالمعروف، وتبادل الاحترام والمودة والرحمة والحفاظ على مصلحة الأسرة.

تحمل الزوجة مع الزوج مسؤولية تسيير ورعاية شؤون البيت والأطفال.

التشاور في اتخاذ القرارات المتعلقة بتسيير شؤون الأسرة والأطفال وتنظيم النسل.

حسن معاملة كل منهما لأبوي الآخر ومحارمه واحترامهم وزيارتهم واستزارتهم بالمعروف.

حق التوارث بينهما.

بيان التشريع :

بشأن قانون مدونة الأسرة.